

الواحد ، الذي يحصل الوثوق والاطمئنان من شهادته ، او يكون اتصاف بعضهم بتلك الصفات بواسطة شهادة العدلين ، والبعض الآخر بشهادة العدل الواحد .

والمرتبة الثالثة ، هي ان يتصف الراوي بالصفات المطلوبة بواسطة القواعد والاصول المعمول بها في موارد الشك وعدم العلم بالواقع ، او من دراسة تاريخ الرواة وتتبع أحوالهم .

ومع ان الجعفرين حتى بعد تصنيف الحديث الى الاصناف الاربعة يشارطون في الصحيح ان يكون جامعا للصفات التي ذكرناها، تراهم احيانا يتوسعون في اطلاقه على بعض المرويات التي لم تتوافر فيها تلك الشروط، كمراسيل محمد بن ابي عميرة ، وبعض الروايات التي يقتصر رواها على بعض السند ، ومن الجائز ان يكون وصف هذا النوع من المرويات بالصحة من حيث جواز العمل بها والاعتماد عليها بسبب القرائن المؤكدة لصدورها عن المعصوم (ع) لا لانها من الافراد الحقيقية للصحيح بمعناه المعروف بين المحدثين وعلماء الدراية .

الصنف الثاني من اصناف الحديث ( الحسن ) وهو الحديث الذي يرويه الامامي المدوح في دينه مدحا معتدا به عند العقلاء من غير ان ينص احد على وثاقته ، ولا على فسقه وانحرافه عن المذهب ، ولا بد وان يرويه الامامي الجامع لهذه الصفة عن امامي مثله الى ان ينتهي الى النبي او الامام (ع) .

الصنف الثالث ( الموثق ) وهو الحديث الذي يرويه المستقيم في دينه ، المتمسك بعقيدته ، المعروف بحسن السيرة والسلوك والصدق والامانة على شرط ان لا يكون اماميا سواء أكان من الشيعة الذين انحرفوا عن المخطط الامامي ، كالواقفية والقطبية والزيدية وغيرهم ، ام